كلمة السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية أمام مؤتمر
الادارة الرشيدة لخدمة التنمية فى الدول العربية.

بسم الله الرحمن الرحيم
صاحب الجلالة
أصحاب الدولة
أصحاب المعالي والسعادة ،
السيدات والسادة

إن إنطلاق الإهتمام بترشيد الإدارة علامة فارقة على طريق الإصلاح، ويعني أن العالم العربي قد وعى مكامن العلة، وأنه يستعد لعملية تطوير وتحديث حقيقية، ومن هنا يأتي التقدير العالي لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية ولجلالتكم شخصياً لرعاية هذه الانطلاقة واستضافة مؤتمر مبادرة الإدارة الرشيدة في خدمة التنمية في الدول العربية وهو المؤتمر نثق أنه سيعطي إشارة البدء في عملية الإصلاح الشامل لمؤسساتنا العربية وإدارتها العامة لخدمة المواطن والمجتمع ولدعم تنمية حقيقة مستدامة.

إن إطلاق هذه المبادرة يعبر عن فهم ووضوح رؤية تستهدف تفعيل الدور الحيوي الذي تلعبه الأذرع التنفيذية للدولة في تطبيق السياسات التنموية وتحقيق الأهداف المرجوة منها، والعمل على تحقيق نزاهة أدائها.

إن نجاح مؤسسات وإدارات الدولة في أداء وظائفها ومهامها بكفاءة وشفافية يمثل قاعدة أساسية في تحقيق ما نصبو إليه من تطوير وتحديث حتى يتم توفير الخدمات التي يستحقها ويتطلع إليها المواطنون وعلى رأسها رفع مستوى ونوعية حياة المواطن وأسرته وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع ككل. ولاشك أن المحصلة النهائية لمجمل هذه العملية ستكون ارتفاعاً في وعي الإنسان العربي بمعنى المواطنة الفاعلة: حقوقاً وواجبات، كما تؤدي إلى تعظيم روح الانتماء إلى وطن يمتلك مؤسسات قادرة على توفير حياة مطمئنة تعتمد على إدارة رشيدة تقدم خدمات متميزة وعادلة تعتمد أولاً وأخيراً على، بل وتؤكد، سيادة القانون على الجميع.
وهذه المبادرة التي تركز على محاور مثل الخدمة المدنية والنزاهة وإدارة الأموال والموارد

وضمان تنفيذ أحكام القضاء وإدارة الخدمات العامة والمجتمع المدني وغيرها من المحاور ذات الصلة الوثيقة بحسن إدارة الأمور إنما تؤكد مدى جدية الأمر وضرورة التكاتف لإنجاح المبادرة وتحقيق أهدافها الحيوية.

أصحاب الدولة والمعالي،
السيدات والسادة،

تسير المنطقة العربية حالياً على درب التغيير والتطوير والتحديث، وهو درب أثق في أنه سيكون ذو اتجاه واحد.. إلى الأمام.. والعالم العربي بشعوبه ومنظماته وتعبيراته كله تأييد لهذه المسيرة وكله أمل في أن تنطلق بأسرع ما يمكن لتعود عليه بالنفع وتلحقه بركب التطور العالمي. وعلى مختلف الجهات المسئولة في الحكومات العربية أن تمكن الطاقات الكامنة في مجتمعاتنا من الانطلاق والتغيير الإيجابي. كما أن علينا أن نهيئ البيئة والمناخ اللازمين لنجاح هذه المسيرة وعلى رأسها متطلبات الديمقراطية والشفافية والقضاء على الفساد واحترام المواطن، وتمثل هذه المبادرة العربية الهامة استجابة مباشرة لمبادئ "وثيقة التطوير والتحديث" التي اعتمدتها القمة العربية السادسة عشرة في تونس 2004، وترجمة عملية للالتزامات التي أعلنت عنها والخطوات التي تعهدت بها . وهي في ذلك تربط في فكر متسق بين قضية الإصلاح والتطوير من جهة، والتنمية الإنسانية والاقتصادية في العالم العربي من جهة أخرى، مؤكدة في الوقت ذاته على بعد التعاون الإقليمي العربي الذي كان دوما مطلبا عربياً شعبياً.
وإذا كانت هذه المبادرة الهامة قد وعت أهمية رفع كفاءة العاملين في مؤسسات الخدمات العامة والإدارة الحكومية بهدف توفير خدمات ذات نوعية متميزة تستند إلى معايير الجودة القادرة على المنافسة لجذب الاستثمارات الوطنية والدولية، فإن علينا أيضاً أن نولي لعنصري الشفافية والمساءلة اهتماماً كبيراً. فبالشفافية نحقق وعي المواطن بحقوقه وواجباته، وبالمساءلة نوفر عنصر الرقابة الشعبية على نوعية الأداء الحكومي والخدمات العامة.
والنظرة المتفحصة للمحاور الستة للمبادرة وآليات تنفيذها ومشاريعها، تؤكد أن الفكر القائم وراءها يمثل رؤية علمية وعملية تتكاملان سويا، وتشكل الأمل في منطلق يدفع عجلة التطوير والإصلاح الإداري والقانوني خطوات عديدة إلى الأمام. ولاشك أن نجاح هذه المبادرة يتطلب توفر أربعة عناصر رئيسية هامة:

أولها : توفر الإرادة السياسية، وأخالها قائمة تعبر عن توافق بين أهل المسئولية وسواد الشعب الذي يتمنى الإصلاح والتحديث بل ويصر عليه، كما يصر على تبني منهج شامل مستدام

للإصلاح بعيداً عن الإصلاحات الجزئية أو المتناثرة ذات التأثير والهدف الوقتي.
وثانيها: التخطيط العلمي والعملي الجيد وهو ما وفرته المؤتمرات التحضيرية الجادة التي عقدت ، مثل هذا المؤتمر الذي ترعونه يا صاحب الجلالة. وثالثها: التمويل المناسب وهو ما يجب توفيره لضمان عدم توقف هذه الجهود أو تعطلها ، وفي هذا ندعو جهات التمويل الدولية والعربية إلى دعم هذه المبادرة وتقديم المساعدات المالية والفنية المطلوبة.
أما البعد الرابع فهو ضرورة تكاتف جهود الحكومات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وأجهزة الإعلام لضمان نجاح هذه المبادرة الهامة.
وفي هذه الأحوال فإن الأمر يتطلب تعاونا مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، كما يتطلب ضرورة محاربة الفساد والقضاء على ركائزه ومحاوره.

صاحب الجلالة
السيدات والسادة

إن جامعة الدول العربية ، بوصفها المؤسسة التي انطلقت منها وثيقة " التطوير والتحديث والإصلاح" في العالم العربي كما أنها المنظمة الإقليمية المعنية بمتابعة تنفيذها، ولديها منظمة متخصصة في الموضوع المطروح هي المنظمة العربية للتنمية الإدارية تعتبر نفسها جزءاً من هذه المبادرة ووجودها ومتابعتها لعملية الإصلاح الإداري على المستوى العربى.
وسأقوم بتقديم تقرير إنجاز إلى القمة القادمة حول جهود الدول العربية في المجالات والمحاور التي تضمنتها تلك الوثيقة الهامة التي أصبحت مرجعية أساسية لكافة جهود التطوير والتحديث، كما أنها صدرت لتنفذ. وستكون هذه المبادرة في صدارة تقريري إلى القمة حول الجهود العربية التي تسارعت في السنة الماضية نحو التطوير في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،